

إشراك العراق في النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف (مواجهة التحديات)



المستخلص

يعد هذا البحث محاولة لتسليط الضوء على التحديات التي تواجه العراق في سياق انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية باعتباره عضواً بصفة مراقب حالياً وأجرى عدد من اللقاءات والمفاوضات التمهيدية لغرض التهيئة للمفاوضات التفصيلية الخاصة بالانضمام. كما يهدف إلى الكشف عن الإمكانيات المتاحة لمواجهة تلك التحديات ومعالجتها أو التخفيف من أثارها.

إن توصيف الانضمام إلى المنظمة بمثابة مباراة ذات مجموع صفري توصيفا يبعث على القلق، لاسيما للدول النامية ومنها العراق، فعندما تكون مكاسب طرف مساوية إلى خسائر الطرف الآخر بالضرورة، ففي هذه الحالة يستبعد إن يكون الاقتصاد العراقي هو الطرف الرايح في مباراته أمام بقية الأطراف. إلا إن الميشرين بالانضمام للمنظمة يرون في ذلك مباراة ذات مجموع موجب بمعنى إن جميع الأطراف يحققون مكاسب وإن اختلفت نسبتها بين أطراف ذلك الصراع، وهو الأمر الذي لم يثبت لدى الباحث لحد الآن.. هذا على الرغم مما تبشر به نظرية التكاليف النسبية والتعديلات المتعاقبة عليها من حتمية تحقق المنافع لجميع الأطراف المشاركة في التجارة الدولية الحرة. وللأغراض السابقة فإن البحث يقدم تحليلاً للتحديات المتوقعة على أصعدة (الأفضليات- الشركات الصغيرة والمتوسطة- تسهيل التجارة- التحديات البيئية- التحديات الثقافية- مقاطعة إسرائيل- التكتل الإقليمي) ومنتهاها بالرؤيا الخاصة بمواجهة تلك التحديات التي تنطوي عليها الخاتمة.

ABSTRACT

This paper is consider as attempt to take view of the most important challenges which facing the Iraqi economy accession to WTO, as observant member now and managed many introductory negotiations meetings.

Discovering the possible potentials to facing such challenges is the other target of the paper. The most concern mater is considering WTO accession as sum-zero game, especially to Iraq and other developing countries, when gains of one side equal to losses of other side, in this case there is minimum chance to be the Iraqi economy is the winner side. But all optimists believe that the game is sum-positive game, all sides get gains, which doesn't proved to all pessimists yet, in spite of all classic and modern trade theories.

For that purposes the paper presents expected challenges analysis in the fields preferences, SMCs, trade facilitation, Israel boycott and regional integration, ending with special prospect to face such challenges.

المقدمة

يجد القارئ الكريم في كثير من الأحيان كتابات تميز ما بين العولمة ومنظمة التجارة العالمية وبعض المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى باعتبارها أهم العناصر الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي المعاصر وبما يشكل متغيراته وركائزه التي تترك آثارها المباشرة وغير المباشرة في هيكل الاقتصاد العالمي وتقسيم العمل الدولي من ناحية والهيكل الاقتصادي الوطنية من ناحية أخرى. وأنه لمن المنطق الاتساق مع هذه الرؤيا واعتمادها كاساس لتحليل علاقات التأثير والتأثر بين ما هو وطني وعالمي.

الا ان هذا التمييز ينبغي ان يخفف من حدته في طروحنا عند تناول هذا الموضوع الواسع فقد لا يجد المتتبع حدودا فاصلة ما بين العولمة ومؤسساتها باعتبار ان الاخيرة ماهي الا الاداة المادية التي تيشر بالمفهوم الدولي الذي مازال فضاء لحد الان رغم الاتفاق العام على هدف ذلك المفهوم الذاهب الى محاولة دفع الفكر الراسمالي المعاصر واحلاله محل الأيديولوجيات العالمية الأخرى. ومما لاشك فيه فان هذه العملية تنطوي على رؤى واثار ليست بالقليلة فقد تصل الى حد تحدي الارادات الوطنية او وضعها امام تحديات (على الأقل).

ولعل منظمة التجارة العالمية (الحالية الوريث لاتفاقيات الجات بكافة جولاتها المولودة عام ١٩٩٥) والممثل الوحيد للنظام التجاري العالمي متعدد الاطراف يمثل الذراع الطويلة لمفهوم العولمة لقدرته على التغلغل والنفوذ إلى معظم الاسواق العالمية حيث جاوز عدد الدول الأعضاء في المنظمة ١٥٠ دولة مثلت معظم البعد الاقتصادي العالمي بانماطه الثلاثة المعتمدة على تقسيم العمل الدولي (شمال-شمال وجنوب- جنوب وشمال-جنوب)، وقد تكبدت الكثير من هذه الدول لاسيما النامية والاقبل نموا منها عقبات عديدة وتعرضت لآثار وتحديات كبيرة افرزتها عضوية تلك الدول في المنظمة بحكم جداول الألتزامات التي حددتها من خلال المفاوضات المتتالية وبما يؤمن المعادلة الصعبة ما بين المصلحة الوطنية والتحديات التي تتركها تلك الألتزامات على اقتصادياتها.

ولعل توصيف الألتزامات الى المنظمة بمثابة مباراة ذات مجموع صفري توصيفا يبعث على القلق، لاسيما للدول النامية، فعندما تكون مكاسب طرف مساوية الى خسائر الطرف الاخر بالضرورة، ففي هذه الحالة يستبعد ان يكون الشمال) الذي يحظى بنسبة ٧٨% و ٩٤% من الاستيرادات والصادرات العالمية على التوالي(١) هو الطرف الخاسر في مباراته امام الجنوب. الا ان المتحمسين بالانضمام للمنظمة يرون في ذلك مباراة ذات مجموع موجب بمعنى ان جميع الاطراف يحققون مكاسب وان اختلفت نسبتها بين اطراف ذلك الصراع، وهو الامر الذي لم يثبت لدى الباحث لحد الان لاسيما فيما يتصل بانضمام العراق للمنظمة لعدة اسباب لعل في مقدمتها الحكمة القائلة (اذا لم يكن لديك ماتصدره فلماذا تقدم التنازلات الخاصة بالانضمام للمنظمة).. هذا على الرغم مما تؤكد نظرية التكاليف النسبية والتعدلات المتعاقبة عليها من حتمية تحقق المنافع لجميع الاطراف المشاركة في التجارة الدولية الحرة.

هدف البحث

محاولة لتسليط الضوء على التحديات التي تواجه العراق في سياق انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية باعتباره عضوا بصفة مراقب حاليا واجرى عدد من اللقاءات والمفاوضات التمهيدية لغرض التهيئة للمفاوضات التفصيلية الخاصة بالانضمام. كما يهدف هذا البحث الى الكشف عن الامكانات المتاحة لمواجهة تلك التحديات ومعالجتها او التخفيف من آثارها.

فرضية البحث

لن يكون طريق الانضمام لمنظمة التجارة العالمية معبداً وخالياً من العقبات المختلفة سواء كانت على البعد الاقتصادي أو البعد السياسي إلا أن الحلول ممكنة سواء من خلال البنية التشريعية أو مبادرات أعضاء المنظمة ذاتها أو من خلال إعادة تنظيم البنى التشريعية والمؤسسية العراقية.

الأبعاد الزمانية والمكانية

يناقش البحث التفاعل الحالي للفرصة المشتركة للسياسة العراقية وإعطاء منظمة التجارة العالمية فيما يتصل بانضمام العراق للمنظمة وما يترتب عليها من تحديات حالية ومستقبلية تواجه العراق، وبما يتوافق والبعد العالمي والإقليمي المهمين حيويًا للعراق. وللأغراض السابقة فإن البحث يقدم تحليلاً للتحديات المتوقعة على الصعد (الأفضليات- الشركات الصغيرة والمتوسطة- تسهيل التجارة- التحديات البيئية- التحديات الثقافية- مقاطعة إسرائيل- التكتل الإقليمي) مسبقاً بتعريف عام بالمنظمة ومنتهياً بالرؤيا التوجيهية التي تنطوي عليها الخاتمة.

أولاً : تعريف عام لمنظمة التجارة العالمية :

نشأت المنظمة مع نهاية الجولة الثامنة من مفاوضات اتفاقية الجات GATT (جولة الأورجواي : ١٩٨٦ - ١٩٩٤ م) والتي انتهت في مراكش لتبدأ عملها في ١/١/١٩٩٥ م باسم منظمة التجارة العالمية (WTO) ، فهي الوريث الحقيقي لاتفاقية الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة) ، التي نشأت عام ١٩٤٧ م فأصبحت المنظمة الجديدة هي المنظم والمنفذ والمراقب الوحيد لأحكام والتزامات واتفاقيات التجارة الدولية (٢).

وهذه المنظمة تعد واحدة من بين المؤسسات الذكية التي ابتكرتها الرأسمالية المعاصرة والتي بشر بها آدم سميث حين أشار إلى (أن المجتمع المنضبط ضمن نظام الحرية الكاملة سيتصرف ضمن قواعد الطبيعة البشرية بمدى جزرها ، الأمر الذي سينتج عنه تكوين مؤسسات ذكية ...) ومن خلال هذه المؤسسة يتم فتح أسواق العالم أمام منتجات الدول الصناعية المتقدمة ، فخدمة مصالح الدول الغنية على حساب الدول الفقيرة هو جل اهتمام هذه المنظمة ، وهذا هو جوهر ما أراده سميث في كتابه ثروة الأمم حين أوضح (أن الحكومة المدنية قد وجدت حتى الآن لضمان حقوق الملكية) ، فأنها في حقيقة الأمر وجدت لتدافع عن الغني في مواجهة الفقير ، وعن أولئك الذين يمتلكون ضد من لا يمتلكون (٣).

وتهدف المنظمة إلى تحرير التجارة الدولية بواسطة إيجاد نظام تجاري دولي متعدد الأطراف معتمد على قوى السوق (العرض والطلب) ، من خلال إزالة القيود والعوائق التي تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول معتمدة على مبادئ رئيسية هي : تجارة بدون تمييز (شرط المعاملة الوطنية ، شرط الدولة الأولى بالرعاية) ، تجارة حرة من خلال التفاوض (خفض أو إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية وفتح الأسواق) ، تعامل تجاري قابل للتوقع (تثبيت الالتزامات والشفافية) .

تغطي المنظمة بأحكامها واتفاقياتها مجالات وأنشطة كثيرة ومتنوعة أكثر مما كانت اتفاقية الجات تغطيها وهي : تجارة السلع وعددها / ٧١٧٧ / سلعة وتحكمها اتفاقية الـ (GATT94) ، وتجارة الخدمات وتشمل ١٢ قطاعاً رئيسياً و ١٥٥ قطاعاً فرعياً وتحكمها اتفاقية الـ (GATS) للخدمات،

وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بالإحالة إلى أربع اتفاقيات رئيسية متعلقة بهذه الحقوق من خلال اتفاقية الـ (TRIPS) وهذه الاتفاقيات الثلاث هي محور اتفاقات منظمة التجارة العالمية (WTO) .

ان المنظمة هي اطار للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف لتحرير التجارة الدولية وفقا للقواعد والاحكام المتفق عليها وتشكل ايضا اطار للاشراف على تجارة السلع في العالم باستثناء النفط والمقدرة بنحو ٩٠% من جملة التجارة العالمية وتضمنت اكثر من ٢٩ الف موضوع غطت كل ما يتعلق بجوانب التجارة العالمية من المواد الزراعية والصناعية والنسيجية والخدمية والملكية الفكرية (٤) .

يحتوي النظام الأساسي للمنظمة على أكثر من ٦٠ اتفاقية ومبدأ وملحق ومذكرة تفاهم (مطبوعة حاليا في ٣٤ مجلداً) ، وأهمها (٢٨) اتفاقية متعددة الأطراف تشمل : (مجال السلع : الزراعة ، المنسوجات والملابس ، العوائق الفنية أمام التجارة ، الصحة والصحة النباتية ، الفحص قبل الشحن ، شهادات المنشأ ، تراخيص الاستيراد ، الإجراءات الوقائية الخاصة ، مكافحة الإغراق في التجارة ، وفي مجال الخدمات (٦ اتفاقيات) ، وكذلك مجال حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وغيرها .

ومن الجدير بالذكر انها منظمة مستقلة وليست إحدى منظمات الأمم المتحدة ، يحكمها أعضاؤها ومقرها الرئيسي في جنيف وليس لها فروع ، ويعمل فيها حالياً (٦٠٠) موظف ، وميزانيتها السنوية تتجاوز / ١٦٠ / مليون فرنك سويسري (حوالي ١٣٠ مليون دولار) ، ويتم تمويلها من خلال اشتراكات الدول الأعضاء .

ويبلغ عدد الأعضاء الحاليين 153 دولة ، منها ١٢٧ دولة كانت أعضاء في اتفاقية الجات و ٢٥ دولة انضمت فيما بعد وفق أسلوب التفاوض ، وآخر دولتين انضمتا بعد عام ٢٠٠٥ هما المملكة العربية السعودية من الدول العربية ومملكة تنجا في قارة افريقيا .

ان أعلى سلطة في المنظمة هي المؤتمر الوزاري (Ministerial Conferecne) والذي يمثله وزراء التجارة والاقتصاد في الدول الأعضاء ، ويختص هذا المؤتمر باتخاذ القرارات الحاسمة للمنظمة وينعقد كل سنتين ، ويعمل كحكومة للعالم في مجال التجارة .

وللمنظمة مجلس عام أو مجلس عمومي (General Council) يقوم مقام المؤتمر الوزاري في فترات عدم انعقاده ، وأمانة عامة (سكرتارية) ، ومدير عام ، وله أربعة نواب ، يتفرع من المجلس العام ثلاثة مجالس رئيسية ، وهي مجلس التجارة في السلع ، ومجلس التجارة في الخدمات ، ومجلس خاص بالأمور التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ، ويتبع لهذه المجالس العديد من اللجان ومجموعات العمل .

يشمل المجلس العام على هينتين : هيئة جهاز لمراجعة السياسات التجارية ومتابعة المراجعات العادية للسياسات التجارية لكل دولة ، وهيئة جهاز لفض المنازعات التجارية ومتابعة إجراءات حسم المنازعات ، و تؤكد المنظمة على أهمية الحلول السلمية بين الدول في المنازعات التجارية ، ولذلك فإن ما يقارب ثلثي القضايا المرفوعة للمنظمة تحل بالتراضي .

ويعتبر المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة (٩ - ١٤ / ١١ / ٢٠٠١ م) أهم مؤتمرات المنظمة ، حيث تم الاتفاق خلاله على إطلاق مفاوضات شاملة في الكثير من المواضيع (٢١ موضوعاً) سميت (أجندة الدوحة للتنمية) ، وشكلت لها لجان خاصة ترجع إلى لجنة عامة سميت بلجنة المفاوضات التجارية الشاملة (TNC) وهدفها المزيد من تحرير التجارة بطرح مبادرات جديدة أخرى ك معايير العمل / والتجارة والبيئة / والتجارة والاستثمار / وخدمات الطاقة / وتسهيل التجارة

/ والتجارة والصحة / والتجارة والتقنية / والقواعد الاقتصادية .
ان طريق القبول في المنظمة يمر بسلسلة طويلة ومعقدة من الاجراءات والشروط والالتزامات وعلى النحو التالي (٥):

اولا: تتلقى الدول المعنية رسالة من لجنة متخصصة للنظر في طلبات العضوية الجديدة وتكون في الغالب مكونة من الدول الصناعية الكبرى بالإضافة الى اهم الدول ذات العلاقة التجارية مع الدولة الراغبة في اكتساب العضوية وتشمل الطلبات قائمة بالسلع والخدمات التي ستشهد تخفيضا في تعريفاتها الجمركية.

ثانيا: تتقدم الدولة الراغبة بنفسها بقائمة تشمل تخفيضات في التعريفات الجمركية تكون اساس التفاوض. مع عدم وجود ما يمنع من الاسلوبين معا بحيث تقدم الدولة المعنية قائمة تخفيضاتها وفي الوقت نفسه تتلقى قائمة تخفيضات مطلوبة من اللجنة المشكلة للنظر في العضوية. اما من الناحية التفصيلية فان على الدول الراغبة في الانضمام تقديم بطلب للمنظمة ، وعند الموافقة المبدئية يطلب منها تقديم وثيقة شاملة عن سياسيات الدولة التجارية والمالية والاستثمارية وحماية حقوق الملكية الفكرية والنظام القضائي العام وطرق التقاضي وسبل التظلم كما تقدم أعضاء فريق التفاوض الذين يجب أن يكونوا من موظفي الدولة الرسميين . بعد ذلك يتم تشكيل فريق عمل من ممثلي الدول الراغبة في المشاركة ممن تربطها علاقات تجارية مميزة مع الدول الراغبة في الانضمام ويحدد له رئيس ، وذلك للإشراف على عملية المفاوضات ، ومناقشة تقرير فريق العمل (وثيقة أو بروتوكول الانضمام) ويختلف عدد الدول في فريق العمل حسب الثقل الاقتصادي للعضو المستجد فبينما كان فريق العمل المعني بانضمام تايبوان ٢٦ دولة وعمان ٢٣ دولة والأردن ١٩ دولة كان العدد في حالة روسيا ٦٣ دولة ، والصين ٥٨ دولة ، والسعودية ٥٢ دولة ، وخلال فترة المفاوضات تمنح الدولة صفة مراقب لحضور اجتماعات لجان المنظمة ومؤتمراتها .

ويمر الانضمام للمنظمة عبر ثلاثة مسارات تفاوضية متوازية ، فبعد تقديم المعلومات اللازمة عن جميع أوجه الاقتصاد والأنظمة وتقديم العروض الأولية الخاصة بالإنفاذ لسوق السلع والخدمات تجري مفاوضات بين مجموعة من الدول الأعضاء وبين الدولة المستجدة تسمى مفاوضات عديدة الأطراف (plurilateral) للتأكد من تطابق أنظمتها مع اتفاقيات المنظمة الأساسية ، وفي نفس الوقت تجري المفاوضات الثنائية (Bilateral) بشأن هذه العروض حتى يتم الاتفاق النهائي الذي يوضع في وثيقة تسمى الجداول الموحدة النهائية للالتزامات في السلع والخدمات ، يُضمن في تقرير فريق العمل الذي يتم إقراره من خلال مفاوضات متعددة الأطراف مع جميع الدول الأعضاء (multilateral) بحيث يتضمن بروتوكول الانضمام الوثائق الثلاث المعبرة عن نتائج المفاوضات الثلاث المتفق عليها وهذه الوثائق هي : جداول عروض السلع والخدمات الموحدة للالتزامات (Unified Schedules of Commitments) / وتقرير فريق العمل (Work Party report) / والأنظمة واللوائح التنفيذية الصادرة عن الدولة (Legislation) .

تتركز رغبات الدول الأعضاء في المنظمة أثناء المفاوضات مع الدولة المستجدة على فئات السلع التي تنتجها هذه الدول ، حيث تكون طلبات الوفد الأمريكي عادة على القمح والشعير والذرة والمعدات الثقيلة والأجهزة والطائرات والسيارات ، والإتحاد الأوروبي على منتجات اللحوم والألبان والحديد والصلب والمنسوجات ، وسويسرا على الساعات والمجوهرات ، والهند وسريلانكا وتايلاند على الشاي والأرز والفواكه ، واليابان وكوريا وماليزيا على الأجهزة الكهربائية

والإلكترونيات والمعادن والأخشاب ، والنرويج على الأسماك ، وتركيا على المنسوجات والسجاد ، ونيوزلندا وأستراليا على المواد الغذائية والحبوب وهكذا بقية الدول. إلا ان مايلفت النظر وبصورة مستفزة هو ان الدول المتقدمة ذاتها هي الاكثر مشاكسة وعدم انطباط في الانصياع لقواعد المنظمة مع ما تمتلكه من قدرة وطول نفس في ميدان المنازعات التجارية فتشير سجلات فض تلك المنازعات الى ان كل من الاتحاد الاوربي واميركا هما على راس قائمة الدول الاكثر مراوغة لاسيما فيما يتعلق بالالتزامات الزراعية^(٦).

لقد أصبحت المتطلبات الجديدة للانضمام للمنظمة أكثر تعقيداً وأشد تكلفة وذلك لأن الدول المؤسسة لهذه المنظمة خاضت (٨) جولات من المفاوضات الشاملة الشاقة عبر نصف قرن (١٩٤٨-١٩٩٤م) حتى نجحت في الاتفاق على النظام التجاري العالمي الذي يعظم لها مكاسبها التجارية ويحقق لها النفاذ للأسواق ، ولذا فإن الدول المتأخرة مطالبة بالانصياع لأحكام هذه الاتفاقيات وتقديم التزامات وخوض مفاوضات طوية وشاقة ، فبينما احتاجت الكويت التي انضمت عام (١٩٥٢م) إلى يوم واحد فقط نجد أن الصين مثلاً استغرقت ١٥ سنة ، وتايوان ١٢ سنة وروسيا ١٠ سنوات والجزائر مازالت تفاوض منذ ١٥ سنة ، أما السعودية فاستغرقت ١٢ سنة ، عقد خلالها فريق العمل المكلف بالتفاوض معها ١٤ اجتماعاً بدأت في مايو ١٩٩٦ م ، وانتهت في أكتوبر ٢٠٠٥ م .

ومن حيث الالتزامات نجد أن الكويت التي انضمت مبكراً لاتفاقية الجات قبل المنظمة ثبتت رسومها الجمركية على كافة السلع عند مستوى ١٠٠% بينما اضطرت قطر والإمارات اللتان انضمتا للمنظمة عام (١٩٩٥م) و (١٩٩٦م) على التوالي تثبيت سقفها الجمركية عند مستوى لا يزيد في المتوسط عن ١٥% وفي مجال الخدمات التزمت البحرين التي انضمت عام (١٩٩٥م) بفتح ٤٤% من سوق الخدمات للاستثمار الأجنبي في حين عمان التي انضمت عام (١٩٩٩م) فتحت سوقها بنسبة ٧٢% ، أما الأردن والصين اللتان انضمتا عام ٢٠٠١ م فبنسبة ٨٦%.

ان المنظمة بهذا العدد من الدول الأعضاء تشكل حوالي ٨٠% من مجموع دول العالم وتستحوذ على ٨٩% من التجارة الدولية في قطاعات السلع والخدمات والأفكار ، وعلى ٩٠% من التعاملات المالية و ٩٣% من خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات و ٩٧% من حقوق الملكية الفكرية و ٩٢% من الخدمات المالية والتأمين ، و ٩٠% من خطوط الملاحة الجوية و ٨٨% من مشتريات العالم في الطاقة والألمنيوم والحديد والبتروكيماويات .

والمنظمة بهذا الهدف - وهو تحرير النظام التجاري الدولي - تعتبر الضلع الثالث من أضلاع مثلث العولمة الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي (IMF) الذي يشرف على تحرير النظام النقدي الدولي والسياسات النقدية (أسعار الصرف / موازين المدفوعات / العجز والمديونية الخارجية / أسعار الفوائد / السقوف الائتمانية للبنوك) ومع البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والذي يشرف على تحرير النظام المالي الدولي ومساعدة الدول النامية (تقديم قروض طويلة الأجل / التخصيص / الاستخدام الأمثل للموارد) .

ورغم ان التحديات التي تواجه العراق على طريق انضمامه للمنظمة عديدة ومتنوعة ومن ابرزها مكافحة الاغراق من السلع المستوردة وزيادة اجور العمال ومنع تشغيل الاطفال وتنظيم التجارة العالمية على اساس رفع الدعم عن السلع الزراعية وغيرها من المنتجات الاولية والمصنعة^(٧) الا ان البحث الحالي سيهتم بالتحديات المتصلة بالافضليات والشركات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل التجارة و التحديات البيئية و التحديات الثقافية و مقاطعة اسرائيل و التكتل الاقليمي انسجاما مع المرحلة الحالية من علاقة العراق بالمنظمة وكتهينة للمفاوضات التفصيلية.

ثانياً: انحسار نظام الأفضليات

S&D treatment المعاملة الخاصة والتمييزية

لقد تناولت جولة مفاوضات الدوحة جملة من المسائل الجوهرية المتصلة بمساعدة الدول النامية من خلال منحها معاملة خاصة في إطار مبدأ المعاملة الخاصة والتمييزية وبالتالي فإن نص اعلان الدوحة اشتمل على تفاصيل تلك المعاملة فضلا عن عدد من المسائل التي تتصل بالنظام العام لمنظمة التجارة العالمية كالعلاقة مابين التجارة والديون وتحويل التكنولوجيا والمشاكل التي تواجهها الاقتصادات الصغيرة والواهية.

الا ان ما يهنا هنا في المقام الاول التركيز على تشديد الاعلان الوزاري للدوحة بشأن قضية المعاملة التفضيلية الخاصة في جميع بنود وفقرات المفاوضات والتي تمكن العراق من تحقيق المنافع سواء على صعيد نقل التكنولوجيا وما يترتب عليها او الافضلية التفاوضية فيما يتصل بالمنتجات الزراعية والخدمات والتجارة الاقليمية والنفاذ للاسواق، ومن اهم هذه البنود ما يلي(٨):-

(١) الحق العام في نقل التكنولوجيا سواء ضمن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية او اتفاقية تجارة الخدمات.

(٢) ايجاد الصيغ المناسبة للتفاوض بشأن الحواجز التعريفية وغير التعريفية للمنتجات الزراعية وغير الزراعية التي تؤثر بصورة كبيرة على القدرة التصديرية سواء بالنسبة للدول النامية او الدول الاقل نموا، لاسيما وان العراق مازال مصنفا في اطار الدول الاقل نموا، مع إمكانيات تبني استراتيجيات تنمية وطنية لاسيما في مجالات حقوق الملكية الفكرية او في مجال اتفاقية الاستثمار الاجنبي .

(٣) يراعى في جداول العراق المتصلة بالخدمات القطاعية شمولها بالمعاملة التفضيلية بحيث تاخذ في الحسبان الصفات والميزات الخاصة بكل قطاع من زاوية الاحتياجات التنموية لذلك القطاع.

(٤) فيما يتصل بالاتفاقيات الاقليمية التجارية فانه يحق للعراق تصحيح قواعد واسس تحرير التجارة بما يتوافق تماما مع اهداف واستراتيجيات تكامله الاقليمي الواجب تبنيها.

(٥) لقد تبنت بعض الدول المتقدمة أنظمة تفضيلية خاصة للنفاذ للاسواق لصالح الدول الأقل نموا (ومنها العراق) بحيث تمكنها تلك الانظمة من ان تضخ اليه مزيدا من الاستثمارات التنموية وبما يؤمن زيادة قدراته التنافسية وقدرات العرض المفضية الى إيجاد فرص استثمارية جديدة.

ولا بد من الاشارة هنا الى ان نظام الأفضليات هذا لن يكون مفتوح زمنيا (ولا ينبغي له ان يكون كذلك) فقد وضع هذا النظام لغرض النهوض بواقع القدرة التنافسية للبلدان الاقل نموا لذا لا بد ان يكون محدود زمنيا، فبقاء أنظمة تفضيلية من هذا النوع بصورة دائمة لا بد ان يقود الى تدهور القدرات التنافسية للدول المستفيدة منه لذلك فان استحداث نظاما اخر لتناقص الأفضليات مواز لنظام الأفضليات ذاته سيكون مبررا ومقبولا لصالح الدول الاقل نموا ذاتها.

نظام تناقص الأفضليات

يتمتع عدد كبير من البلدان النامية بأفضليات تجارية في شكل تعريفات جمركية صفرية او شديدة الانخفاض على ما تصدره للبلدان الأغنى، ويتيح نظام الأفضليات المعمم فرص النفاذ الى اسواق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي لعدد كبير من المنتجات المصدرة من ١٤٤ بلدا واقليما. وازافة الى ذلك تتمتع الدول الاعضاء في المجموعة الافريقية والكاريبية والباسفيك بمعاملة تفضيلية اكثر تمييزا في النفاذ للاسواق الاوربية، كما ان صادرات اقل البلدان نموا (عدا

السكر والموز والارز) تستطيع دخول اسواق الاتحاد الاوربي على اساس الاعفاء شبه الكامل من الرسوم الكمركية وشروط الحصص بمقتضى مبادرة (كل شيء عدا الاسلحة) (9) وتستطيع النفاذ بمقتضى اتفاقية مشابهة الى اسواق العديد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . ان اصلاح نظام المنظمة في مجال التفضيلات يتطلب اتخاذ البلدان المتقدمة اجراءات لفتح اسواقها امام تجارة منصفة وعادلة مع البلدان النامية من دون اللجوء الى طاوولات المفاوضات وانتزاع التنازلات عبر المساومات وهو الامر الذي توجه به الاتحاد الاوربي بمبادرة كل شيء عدا السلاح ورغم ان هذه المبادرة لم تعمل على حل جميع الشكاوى التجارية للدول النامية بيد انها خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح . ويكمن التحدي الان في حمل الولايات المتحدة واليابان على اتخاذ خطوة مماثلة والتي ستعود بالنفع التجاري على الجميع (10). مع اهمية الانتباه الى ان تغيرات كبيرة في صادرات الدول النامية على صعيد الكم و/او النوع ضمن الهيكل السلعي سوف لن تؤدي بالضرورة الى تغيير في القيمة المضافة لتلك السلع (حاليا على الاقل) حيث ثبت ان الزيادة التي تحققت في صادرات الدول النامية مجتمعة (حتى المصنعة منها) لم يرافقها زيادة في الحصة العالمية لتلك الدول من القيمة المضافة (11) الامر الذي يحفزنا الى بحث قضية شروط التبادل التجاري بالغة الاهمية في مناسبة اخرى لعدم استيعاب البحث الحالي لذلك.

ومن ناحية اخرى تحضى البلدان الافريقية بمعاملة تفضيلية في دخول اسواق الولايات المتحدة بموجب قانون النمو والفرص لافريقيا. وتتناقص قيمة هذه الافضليات التجارية مع تخفيض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتعريفاتها الجمركية على الاستيرادات من كافة شركائها التجاريين وفقا لشروط الدولة الاولى بالرعاية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، وان كان هذا التناقص يعوضه التوسع المتزايد في حجم السوق وارتفاع الاسعار العالمية. وتواجه جهود منظمة التجارة العالمية من اجل تخفيض التعريفات الجمركية والحصص بشكل عام مقاومة من البلدان النامية التي تخشى فقدان ميزتها التنافسية اذا تآثرت صادراتها بزيادة المنافسة في الاسواق الاساسية وهو صراع يضع مصالح مجموعات البلدان النامية امام بعضها البعض.

ثالثا: الشركات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من كثرة التحديات التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في العراق فلا تزال امامها بعض الفرص. فتحريير التجارة الذي يفتح ابواب الاسواق المحلية امام المنتجين الاجانب يؤدي كذلك الى فتح اسواق اجنبية واسعة امام المنتجين العراقيين. ويتيح نفاذ المنتجين المحليين الى الاسواق الاجنبية فرصة لتعلم اساليب جديدة للنتاج ويزيد الوعي بالالات الابتكارية ويزيد الصادرات ويولد العائدات اللازمة لحيازة تكنولوجيات جديدة. غير ان معايير الجودة والمعايير الفنية الاجنبية تتطلب في الوقت نفسه استثمارات في تكنولوجيات جديدة قبل التمكن من زيادة الصادرات. ويؤدي ذلك الى حلقة مفرغة، حيث تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة الى تكنولوجيات جديدة لتوسيع اعمالها التجارية ونمو هذه الاعمال هو وحده القادر على توليد الاموال اللازمة لتمويل حيازة التكنولوجيا.. وللخروج من هذه الحلقة المفرغة وكسرها نرى في اسلوب التجمعات الصناعية وسيلة ناجحة على ان يجري انشاء هذه التجمعات وتشغيلها على نحو سليم.

ويرتكز التعامل بين الشركات في التجمعات على الاوضاع والاحتياجات المشتركة لافراد التجمع والهدف منه مواجهة التحديات المشتركة لاتخاذ اجراءات مشتركة عوضا عن الاجراءات الفردية. ونظرا لتقارب افراد التجمع وتشابه انشطتهم الاقتصادية فان هؤلاء يتمتعون بفرصة لتحسين الانتاجية بواسطة العمل المشترك المرتبط بوظائف مشتركة عديدة في اعمالهم. وقد دلت العديد من

الحالات الدراسية على ان التعاون في تجمعات الاغذية الزراعية والملابس هو من اوسع المجالات تحقيقا للفائدة المشتركة بالمقارنة مع الصناعات الاخرى على انه في جميع الاحوال لايد من جني الفوائد من العمل الجماعي باي مستوى من التعاون. وفي مرحلة لاحقة تتيح تلك الترتيبات في الشركات الصغيرة والمتوسطة نفاذا أفضل الى السلع والخدمات في التكنولوجيا بالاضافة الى فرص الاستثمار. ونورد فيما يلي بعض من تلك الفوائد التي من الممكن ان تحققها الشركات العراقية الصغيرة والمتوسطة جراء العمل الجماعي(١٢).

١. انخفاض كلفة المدخلات وتحسين جودة الناتج.
 ٢. تكنولوجيايات مشتركة للانتاج والتجهيز.
 ٣. تيسير الحصول على خدمات الدعم المقدمة للمؤسسات التجارية.
 ٤. القدرة على تأمين طلبات الشراء الكبيرة ذات القيمة المضافة العالية.
 ٥. تيسير النفاذ الى السوق والحصول على المعلومات.
 ٦. زيادة القدرة المالية على الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة.
 ٧. تحسين فرص جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- مع اهمية التاكيد على ان الاستثمار الاجنبي المباشر (مع ما له من منافع كبيرة) الا انه يضر كثيرا بالمدخرات المحلية لكونه يؤثر في اعادة توزيع الدخل في البلدان المضيفة لصالح فئات الدخل العليا من الموظفين والعمال المهرة المحدودي العدد نسبيا ، ونظرا لانماط الاستهلاك الخاصة بهذه الفئات ، فانه لن ينتظر منهم ان يساهموا في زيادة المدخرات المحلية ، وهذا ما حدث فعلا مع العاملين في شركات النفط في العراق .
- اما الضرر الذي يمكن ان يسببه الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا ، فيتمثل في ميله الى احتكار التكنولوجيا الحديثة وتصدير نوعية من التكنولوجيا المتخلفة او المتقدمة والتي لاتتناسب وخصائص البلد المضيف . وهذا بدوره سوف يؤدي الى اعاققة التقدم التكنولوجي ولا يساعد في تحقيق المحاكاة بين المنتجين المحليين بما يساعدهم على اقتباس الطرائق الفنية الحديثة واساليب الانتاج المتطورة ، او إيجاد طبقة جديدة من رجال الاعمال ذوي المهارات الادارية والتسويقية (١٣).

رابعاً: تسهيل التجارة

تشكل طوابير الانتظار عند المعابر الحدودية والموانئ (بلغت متوسط مدة الانتظار على الحدود وعند الموانئ حوالي اسبوعين بين الدول الاقل نمواً) فضلا عن الرسوم والإجراءات الحدودية غير المناسبة والقواعد والتشريعات التجارية غير الواضحة، اهم العقبات امام التجارة وبالتالي فهي تؤثر سلبا في حجم الاستثمار والقدرة على ايجاد الوظائف. الامر الذي جعل الدول النامية بحاجة الى تسهيلات التجارة لانجاح عملياتها التنموية حيث ستمكن من تحقيق المنافع من الجغرافية الجديدة للتجارة (زيادة في تصدير السلع المصنعة ومزيد من تجارة الجنوب- جنوب) .

لقد دارت مفاوضات تسهيلات التجارة حول ما عرف فيما بعد بصفقة تموز ٢٠٠٤، ومنذ ذلك الحين فان اعضاء منظمة التجارة العالمية ملتزمين باجراء المفاوضات الخاصة بتحسين وتطوير المواد ٥ و ٨ و ١٠ من اتفاقية الجات ١٩٩٤ والتي تعالج قضايا (حرية الترانزيت) و (الرسوم والاجراءات المتصلة بالاستيراد والتصدير) و (اعلان وادارة التشريعات التجارية) على التوالي. ان مضامين المفاوضات المتصلة بتسهيل التجارة تعكس الاتجاهات الخاصة بالتجارة الدولية والمتطلبات الناتجة

عنها لتأمين سلسلة عرض عالمية فاعلة. حيث ان عمليات الانتاج المعولمة تسير باتجاه المناولة بين الشركات اكثر فاكثرا كلما تنامت تجارة المنتجات الوسيطة ما بين الشركات المنتجة، والعراق من الدول التي تفتقر الى تسهيلات التجارة عالية الكفاءة وبالتالي سوف لن يكون مصدرا لجذب الاستثمارات المساهمة في تلك العملية العالمية. لذا فانه من غير الممكن تحقق هذه العمليات التسلسلية وهذا النمط التجاري مالم يتم تعزيز خدمات النقل والخدمات اللوجستية(١٤).

وعند مراجعة صفقة تموز الخاصة بالمنظمة وجد ان الملحق (د) الخاص بها قد اسس الضوابط والشروط اللازمة لتعريف وتشخيص حاجات واولويات الدول الاعضاء كالمساعدة الفنية وبناء القدرات والقابليات ، بحيث ادخلت تلك العناصر في مجال المعاملة التفضيلية الخاصة . ويشترط الملحق (د) ان يكون حجم الالتزامات الناتجة عن مفاوضات المنظمة معادلا للقدرة الانجازية للدول النامية والدول الاقل نموا ، كما اشترط ان تكون القدرة الانجازية للالتزامات الجديدة محددة طبقا لاحتياجاتها واولوياتها في مجال تسهيل التجارة .

اما عن المساعدة الفنية وبناء القدرات التي تقدم للبلدان النامية والاقبل نموا للوفاء بالتزاماتها الناجمة عن المفاوضات شريطة ان يتقدم الانجاز بعناصر الملحق (د) المتزامن والموازي للمواد ٥ و ٨ و ١٠ من اتفاقية الجات ١٩٩٤ كلما حققت تلك الدول مساهمة فاعلة للتقدم في المفاوضات. وهو الامر الذي لا بد من التاكيد عليه من قبل الفريق العراقي المفاوضات لتحقيق هذا التزام والتوازي.

مبادرة تسهيل التجارة

قام البنك الدولي بزيادة عمله التحليلي والاقرضي بموجب هذه المبادرة من اجل مساعدة البلدان على الاستفادة من فرص التكامل التجاري . كما تقدم قروض جديدة للاستثمار في الموانئ والطرق وغيرها من البنى التحتية اللازمة، ولاصلاح الاجراءات الجمركية والنظم الاخرى المتعلقة بالتجارة. ويدعم البنك الدولي جهود البلدان الاعضاء لتعزيز قدرتها التنافسية الدولية، عن طريق التدريب التحويلي للعمالة وأداء المدفوعات للحفاظ على مستويات دخلها حتى تنتقل الى أنشطة موجهة للتصدير. ويعمل البنك الدولي ايضا على بناء شراكة عالمية لتيسير التجارة والنقل(١٥).

خامسا: التحديات البيئية

أن مواجهة تحديات التجارة الحرة والاستثمارات الاجنبية المتوقع تدفقها على العراق يتطلب الكثير من الجهد التقني والإداري المتعلق بحماية البيئة لما تشكله تلك التدفقات من اخطار على البيئة العراقية الا انه يمكن النظر دائما الى النصف المليء من الكأس والمطالبة باستغلال هذا التحدي من اجل تنفيذ الإصلاحات البيئية الكثيرة التي يحتاج إليها العراق في سبيل التوافق مع المدى الكبير للتطور التشريعي والعلمي في مجالات البيئة ، وهذا يتطلب الكثير من الجهود على كافة المستويات والأصعدة ابتداء من الصعيد المؤسسي العلوي الحاكم للقرار وصولا الى منظمات المجتمع المدني.....وكما يأتي(١٦).

1- على الصعيد المؤسسي والتشريعي :

وهو العنصر الرئيسي والقاعدة الأولى في التعامل مع المستجدات البيئية الدولية من خلال وزارة البيئة التي يجب أن تمتلك ناصية القرار البيئي المستقل في العراق وتكون مؤهلة بالكادر التقني والفني الملائم لتحقيق المهام التالية :

* إعداد الاستراتيجيات البيئية الوطنية والبرامج القطاعية المختلفة وتحديد السياسات البيئية الوطنية وما يتطلبه ذلك من تطوير القوانين والأنظمة البيئية المتلائمة مع التطورات العلمية والإدارية على مستوى العالم. إضافة إلى الرقابة البيئية وتفعيل القوانين عبر مراقبة تطبيق الأنظمة السياسية مثل تقييم الأثر البيئي والتدقيق البيئي والالتزام بالمعايير والمواصفات البيئية وهذا يتطلب كادرا تقنيا مؤهلا .

* تطوير مجموعة من مؤشرات نوعية البيئة المرتبطة بالنشاط الاقتصادي الذي يؤمن التنفيذ الدقيق لنظام تقييم الأثر البيئي قبل وبعد إنشاء المشاريع والرقابة الدقيقة. يرافق ذلك نشاطات توعية بيئية وتنسيق عمل المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال البيئة . وعلى الصعيد المؤسسي أيضا من المهم إشراك ممثلي المنظمات الأهلية في عملية مستمرة لمناقشة وتقييم آثار الانضمام لاتفاقيات التجارة الدولية على البيئة العراقية ومراقبة هذه التأثيرات والاستجابة لها بفعالية ، وهذا يتطلب التنسيق مع الجمعيات غير الحكومية وأصحاب الاختصاص في مختلف القطاعات وإنشاء سكرتارية مختصة بالتجارة والبيئة ضمن وزارة البيئة لمراقبة تنفيذ بنود هذه الاتفاقيات وما يترتب عليها من تأثيرات على البيئة .

ومن أهم القضايا التي يجب على عملية التنسيق هذه أن تتابعها :
 (ا) تدهور الموارد الطبيعية والتراثية في العراق نتيجة إنشاء مرافق صناعية وتنموية جديدة.
 (ب) الوقت والجهد المطلوبين لنقل الصناعات العراقية إلى مرحلة تنافسية ومتلائمة مع القوانين البيئية الدولية .
 (ج) الاستثمار الصناعي المطلوب للتحويل نحو صناعة رفيقة للبيئة في مختلف القطاعات .
 (د) تطوير الأنظمة والقوانين الحالية للتعامل بكفاءة مع التنمية الاقتصادية السريعة وتأثيرها على البيئة .
 (هـ) حماية حقوق العمال في بيئة صحية وسليمة .
 (و) التغيير الممكن في أنماط الحياة التقليدية في العراق كنتيجة لنمو التجارة والاقتصاد والنشاطات الاقتصادية وخصوصا في القطاع الزراعي والاستهلاكي .

٢- تطبيق التجارة الحرة بطريقة ايجابية بيننا من خلال:-

(ا) تشجيع السياسات الاستثمارية في مجال حماية البيئة مثل نقل التكنولوجيا الرفيعة بالبيئة والاستثمار في مجالات الزراعة العضوية وتنقية المياه والتخلص من النفايات والخدمات البيئية المختلفة .
 (ب) دعم تنفيذ مشاريع البنية التحتية التي تقلل من الآثار البيئية المحتملة للمشاريع .
 (ج) الدعم المالي للوصول إلى المعرفة التقنية الرفيعة بالبيئة وخاصة للصناعات المتوسطة والصغيرة التي تشكل نسبة عالية من الصناعات التحويلية العراقية ومساعدتها على تطبيق السياسات البيئية ذات الجدوى الاقتصادية .
 (د) عدم السماح بنقل الصناعات الملوثة للبيئة من الدول الصناعية إلى العراق بحجة تشجيع الاستثمار أو توفير فرص العمل .
 (هـ) منع إدخال المواد المضرة بالبيئة أو المنتجات ذات المواصفات غير السليمة بيننا مثل المبيدات الممنوعة أو المواد الكيماوية السامة أو المنتجات المعدلة وراثيا .
 (و) استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية الصديقة بالبيئة عند الترخيص وضمان العمل وفق هذه التقنيات وخصوصا إعادة استخدام المياه الصناعية في الدورة الإنتاجية ومعالجة النفايات الصلبة والسائلة والتخفيف ما أمكن من الانبعاثات الغازية .

٣- بناء القدرات والتدريب :
تعد عمليات التدريب ورفع القدرات من أهم عناصر تقوية الإدارة البيئية وخاصة فيما يتعلق بتنمية المهارات التقنية والفنية في المجالات الخاصة بتحسين مهارات تقييم الأثر البيئي وخاصة لدى العاملين في القطاع الحكومي وفي وزارة البيئة فيما يتعلق بمراجعة هذه التقارير وتقييمها ومتابعة تنفيذ الشروط الواردة فيها . ومن الضروري استحداث مديرية فاعلة وكفوة مختصة بمتابعة عمل تقارير تقييم الأثر البيئي وجعلها ضرورة لا بد منها قبل البدء بأي مشروع .

- ٤- الدعم التقني وتنفيذ مشاريع ايضاحية :
- بالتوازي مع عملية دعم القدرات ورفع الكفاءة من الممكن الإتفاق مع بعض الجهات المانحة على تطبيق بعض المشاريع الإيضاحية المتعلقة بالتجارة الحرة والعولمة مثل :
- (ا) تطبيق أفضل تقنية متوفرة (BAT) Best Available Technology Project في منع التلوث وتقليل المخلفات الصناعية والتدقيق البيئي وحفظ مصادر الطاقة وإعادة تدوير المياه في عدة اطر صناعية .
- (ب) تطوير معايير وطنية خاصة بالاستثمارات التجارية ضمن معايير تقييم الأثر البيئي .
- (ج) دراسة متعمقة لمدى زيادة الضغط المتوقع على الموارد الطبيعية من النمو الجديد للمرافق التنموية الناتجة عن اتفاقيات التجارة الحرة وما قد يترتب عليها من زيادة في مصادر التلوث .
- (د) دراسة لتأثير المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) Qualified Industrial Zones المتوقع انتشارها في العراق على عناصر البيئة .
- (هـ) تطوير معايير خاصة لاختيار المواقع الخاصة بالبنية التحتية والمرافق التنموية وحماية المواقع ذات الأهمية البيئية من الاستثمار غير الرفيق بالبيئة .
- (و) تطوير برامج تدقيق بيئي بالتعاون مع صناعات مختارة .
- (ط) تطوير وفحص برامج خاصة للطوارئ والاستعداد للتعامل مع احتمال حدوث كوارث بيئية مع تزايد فرص الاستثمار المتوقعة .
- (ز) مساعدة القطاع الاستثماري على التعامل مع طلبات الاستثمار وشروطه بسرعة وكفاءة في ما يتعلق بالشروط البيئية .

٥- السيطرة الذاتية على الأداء

البيئي من قبل القطاع الخاص :

مع انتشار الوعي البيئي في قطاع الصناعة الخاص لا بد من وجود تنسيق مع الحكومة ووزارة البيئة الجديدة في تنفيذ برامج المراقبة البيئية الذاتية من قبل المصانع والالتزام بتطبيق المواصفات والمعايير المحلية وتلك المنافسة دولياً .

٦- دور المنظمات البيئية الأهلية :

تقوم المنظمات غير الحكومية بدور رئيسي في مراقبة الأداء الحكومي والصناعي معا وتشكل وسيلة مثلى لإشراك الجمهور في القرار ومراقبة تنفيذ الاتفاقيات وهذا يتطلب القيام بدور تنسيقي ورقابي فاعل للحكومة كما يتطلب أيضاً وجود كفاءات تقنية في هذه المنظمات تقدم البدائل والحلول الممكنة وتوضح الحقائق للجمهور.

سادساً: التحديات الثقافية

لا يمكن الفصل بين تأثير انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية وتأثير ظاهرة العولمة التي تلقي بظلالها على جوانب الحياة الثقافية في العراق في المرحلة القادمة، والمرتبطة بمتغيرات كبيرة على صعيد تطور تقنيات الاتصالات والانترنت، وتركيز الخطاب السياسي الغربي(الأمريكي خصوصاً) على نشر ثقافة المجتمع المدني بالمفهوم الغربي ، وتزايد التدخل من جانب الولايات المتحدة والدول الغربية في قضايا التعليم في العراق خصوصاً (والعالم العربي والإسلامي عموماً) بحجة الإصلاح . وبالرغم من أن كثيراً من الخبراء الغربيين يميلون إلى تجريد العولمة من أي مضامين ثقافية فضلاً عن منظمة التجارة العالمية ، ولا يرون فيهما إلا تجارة حرة ، وأسواقاً عالمية مفتوحة، ومؤسسات مالية لا تعوقها القيود، وحوارا عالمياً حراً غير مباشر عبر الحدود من خلال شبكة الاتصالات

والانترنت أو مباشرة عبر المؤتمرات الدولية واجتماعات لجان المؤسسات والاتفاقيات الدولية ، وهم بعد ذلك يفسرون معارضة الدول النامية للتحرير الكامل للتجارة بتدني مهارات العمل لدى مواطني تلك الدول نتيجة لانخفاض مستويات التعليم وسوء مخرجاته وضعف الشفافية ، ورغم وجهة هذا الرأي الى حد كبير ، لكن في المقابل يتخوف باحثو وخبراء العالم الثالث من الأبعاد الكامنة في تحرير التجارة ، ولاسيما بالنسبة لتعميم قيم السوق وثقافة الاستهلاك والمادية المفرطة ، التي تزخر بها الثقافة الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً ، والخوف من السيطرة الاقتصادية ، وما تجلبه معها من قيم ثقافية غريبة .

ويخطئ البعض عندما يظن أن الخشية من تعميم النمط الثقافي الأمريكي أو " أمريكا العالم " قاصرة على الدول النامية فقط ، فدولة كفرنسا بكل ثقلها الثقافي رفعت أثناء مفاوضات الجات شعار " الاستثناء الثقافي " الذي يعني عدم معاملة المنتجات الثقافية والإعلامية باعتبارها سلعا اقتصادية تباع وتشتري في سوق عالمي متناسف ، وإنما باعتبارها منتجا يحمل رسالة ثقافية بحتة ، بل إن فرنسا أصدرت قانونا توجيها عام 1997 م ، يلزم القنوات التليفزيونية الفرنسية بأن تكون 60% من برامجها التي تبثها من أصل أوروبي ، وهو قانون موجه أساسا ضد الإنتاج السينمائي والتليفزيوني الأمريكي ، وتمثل فرنسا اتجاها داخل المجتمع الأوروبي يدعو إلى إيقاف مسيرة " أمريكا أوروبا " .

أن الآثار الثقافية التي يخشى منها لا بد ان تكون خطيرة إذا تم الاختراق الثقافي من خلال أنشطة ومتطلبات الاستثمار وانفتاح الأسواق الذي سيحدث مثل هذه الآثار تدريجياً إلا أنه يمكن التقليل منها بالحزم في تطبيق الأنظمة والتعليمات المحلية ، وتمكين أجهزة الرقابة الإدارية من مراقبة مخالفة الضوابط العامة ومنع ذلك سواء حصلت من أجنب أو من عراقيين وعدم إعطاء الأجانب - خاصة الغربيين - تمييزاً على الآخرين عندما يتجاوزون النظام العام .

سابعا: مقاطعة إسرائيل

من المتوقع ان يتعرض المفاوض العراقي الى جملة من الضغوط من قبل اللجان المكلفة بالتفاوض مع العراق نيابة عن المنظمة بغية اقناعه بالمتاجرة مع اسرائيل باعتبارها عضواً في منظمة التجارة العالمية وباعتبار ان العراق من الدول العربية الموقعة على اتفاقية مقاطعة اسرائيل.

ويحتوي نظام مقاطعة إسرائيل على مواد تدور حول حظر التعامل مع إسرائيل أو استيراد البضائع والسلع والمنتجات الإسرائيلية بكافة أنواعها ، وحظر تبادلها أو الاتجار فيها داخل الدول العربية وحظر التعامل مع الشركات التي تتعامل مع إسرائيل .

الا ان معظم الدول العربية قررت بعد توقيع اتفاقات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في سبتمبر 1993 م ، إيقاف المقاطعة لإسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة (١٧) ، وصدر في هذا المعنى أكثر من قرار عربي وطني ومنها قرار مجلس الوزراء السعودي رقم 5 لسنة ١٩٩٦ . فبند مقاطعة الشركات المتعاملة مع اسرائيل قد ألغي منذ ذلك التاريخ ومثاله شركة فورد للسيارات وشركة الكوكاكولا التي تمت مقاطعتها لعقود ثم ظهرت في الأسواق العربية والخليجية بعد إلغاء المقاطعة اثر توقيع اتفاقية أوسلو .

وفيما يتصل بمخرجات الاستثمار الإسرائيلي في الدول الأخرى ومنها دول عربية وإسلامية ، وكذلك الاستثمار المختلط مع إسرائيليين في البلدان الأخرى ، فان العراق نفسه ملزماً بفتح أسواقه لهذه المخرجات سواء كانت سلعا أو خدمات باعتبار أنها غير إسرائيلية المنشأ حسب الالتزام مع دول المنظمة ، وفي حالة ظهور السلع أو الخدمات الإسرائيلية المنشأ أو الاستثمار ، فينبغي أن يقوم

الشعب بمقاطعة هذه البضائع والخدمات ، ويلقى عبيء المسؤولية الشعبية على من يجلبها من رجال الأعمال وهذه المواقف الشعبية لا علاقة للمنظمة بها ، ومن الضروري المبادرة بإيجاد آليات من خلال مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية لمقاومة التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل والتحذير منه ، وبيان وتفعيل الموقف الشعبي من ذلك .

ثامنا: اتفاقات ثنائية

ام تكامل اقليمي؟

في زمن العولمة والتكتلات الإقليمية الضخمة أصبح من الضروري ان تسعى الدول العربية الى التكامل فيما بينها ، وذلك لمواجهة التحديات التي فرضتها التطورات الاقتصادية المتسارعة واهمها انفتاح الاقتصادات العالمية على بعضها البعض وما رافق ذلك من منافسة السلع القادمة من الدول الصناعية للسلع المحلية في الدول النامية بما في ذلك الدول العربية التي لم تستحوذ لحد الان على اكثر من ٣.٥ % من اجمالي التجارة العالمية مع نسبة تجارة بينية هزيلة تحوم منذ عقود حول ٨% من اجمالي التجارة العربية، رغم دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ منذ عام ٢٠٠٥ (١٨) .

لقد اصبح واضحا اليوم اكثر من أي يوم مضى ان التكامل الاقليمي اصبح ضروريا اليوم اكثر من أي يوم مضى لاسيما ان نظام التجارة العالمي السائد حاليا لايسمح بإقامة تلك التكتلات الإقليمية فقط بل يمنحها ميزات تفضيلية استثناءا من مبادئ الغات لاسيما المواد ٢٤ و ٢٥ من تلك الاتفاقية، والتي انبثقت عنهما المادة الخامسة من اتفاقية المتاجرة بالخدمات وتبرر الكثير من الدول العربية سعيها لعقد اتفاقات ثنائية مع الدول المتقدمة الى اخفاق منظمة التجارة العالمية في اقناع الدول المتقدمة بتقديم تنازلات كافية للدول النامية وان التماثل في هياكل الانتاج العربية سيبقى هو المعوق الخطير امام اقامة التكامل العربي والحقيقة ان الاتفاقات الإقليمية لا تتطلب التماثل في الهياكل الاقتصادية قدر ما تتطلب ازالة العوائق المختلفة امام التجارة البينية.

ان خطورة التوجه نحو الاتفاقات الثنائية يكمن في نوع التنازلات التي تفرضها هذه الاتفاقيات اذ غالبا ماتقدم الدول النامية تنازلات في ظل الاتفاقيات الثنائية تتجاوز ما تقدمه في ظل منظمة التجارة العالمية وبالتالي فان كلفة هذه الالتزامات لا بد ان تكون اكبر من فوائدها المتوقعة لاسيما على صعيد تغيير اتجاه التجارة من المحيط الاقليمي الى خارج الاقليم وعلى وفق ما تقدم فان الرؤيا التي ينبغي تبنيها في سياق مواجهة تحديات الانضمام الى المنظمة من ناحية وتحقيق منافع اكبر من ناحية اخرى تقتضي من العراق ان يوجه مزيدا من العناية الجادة نحو الانضمام الى التكتلات الإقليمية القائمة حاليا كمجلس التعاون الخليجي باعتباره مدخلا مناسباً للانضمام للمنظمة لتمتع أعضاءه بالعضوية المسبقة مع ما يترتب عليها من اثار اوجدت اتساقا جاهزا بين ظوابط المنظمة واحتياجات وظروف وقدرات المجلس المذكور لاسيما في ظل التقارب الكبير بين الخصائص الأساسية للاقتصاد والمجتمع العراقي مع المجتمع الخليجي رغم كل ما تعرض له العراق من محاولات لتشويه تلك الخصائص.

الخاتمة

أظهر البحث ان طريق الانضمام للمنظمة ليس يسيرا اذ يشكل الانضمام بحد ذاته تحديا للبنية الاقتصادية والثقافية والبيئية العراقية ولعل التحديات الاقتصادية هي الاكثر وضوحا للمتبع، فالمشكلة الاساسية في الدول النامية عموما والعراق خصوصا تكمن في قصور جانب العرض على العكس من المشكلة في الدول المتقدمة الكامنة في قصور جانب الطلب ... ولان المشكلتان متعاكستان فبالضرورة تكون المعالجة متعاكسة وبالتالي فان مايعالج المشكلة في الدول المتقدمة لابد ان يفاقمها في الدول النامية لذا فانه من المنطق المنصف القول بان اللهاث وراء محاكاة المعالجة في الدول المتقدمة هو بمثابة اخفاق للدول النامية فاذا كانت منظمة التجارة العالمية تمثل الحل الممتاز لمشكلة فائض الانتاج الذي تعاني منه الدول المتقدمة فان انضمام العراق للمنظمة يرتب عليه العديد من التحديات التي يمكن اجمالها بما يأتي:-

(١) ان الانضمام للمنظمة لايعني بالضرورة تحقيق المكاسب والمنافع بصورة الية وذلك لطبيعة العلاقة المعقدة الاستحواذية بين دول الشمال ودول الجنوب الا ان تحقيق تلك المكاسب ليس بعيد المنال عندما تتوافر الارادة السياسية اولا ثم يتوافر للعراق الفريق المفاوض الحصيف ذو الدراية والخبرة التفاوضية العاليتين بغية الحصول على تلك المكاسب لاسيما ان متطلبات الانضمام للمنظمة اصبحت اكثر تعقيدا وسوف تتعقد اكثر مع مرور الزمن.

(٢) لازال الاقتصاد العراقي متخلفاً امام الاقتصادات الاخرى حتى النامية منها بل ازداد وهنا جراء الظروف المعروفة التي اجتازها البلد وبالتالي فان القدرة التنافسية للعراق هي في ادنى مستوياتها على الصعيد الاقليمي اما اذا اخذنا بمقارنة تلك القدرة على صعيد المنظمة فان النتيجة أسوأ بكثير .. الا ان المعاملة التفضيلية الخاصة التي تقدمها المنظمة للدول النامية ستمكن العراق من التمتع بمعاملة خاصة لاسيما على صعيد الحواجز التعريفية وغير التعريفية للمنتجات الزراعية وغير الزراعية وبما يؤمن هامشا تصديريا من تلك السلع يتمتع به العراق هذا فضلا عن تبني بعض الدول المتقدمة لانظمة تفضيلية ممنوحة للدول النامية كالمبادرة الاوربية .
الا ان هذه الانظمة التفضيلية محدودة زمنيا بغض النظر عن مصدرها الامر الذي يتطلب سرعة استثنائية للنهوض بالواقع الانتاجي للاقتصاد العراقي.

(٣) من المتوقع ان تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة العراقية منافسة عنيفة من قبل المنتجين الاجانب قد تصل الى حد غلق بعض او معظم تلك الشركات جراء الفرق الكبير بين كفاءة المنتج الاجنبي والمنتج العراقي... لذا نجد ان اسلوب التجمعات الصناعية من أفضل الأساليب لمواجهه هذه المشكلة شريطة ان يجري انشاء وتشغيل تلك التجمعات على نحو سليم بحيث تتمكن تلك الشركات ومن خلال العمل الجماعي من تطوير قدراتها في النفاذ للاسواق وتيسير الحصول على خدمات الدعم وتأمين القدرة على الوفاء بطلبات الشراء الكبيرة ذات القيمة المضافة العالية.

(٤) يعاني الاقتصاد العراقي من تسهيلات التجارة الكفوءة لاسيما تلك المتصلة بحرية الترانزيت وادارة التشريعات التجارية والاجراءات المتصلة بالاستيراد والتصدير. وان غياب تلك التسهيلات شكل اهم العقبات امام التجارة وبالتالي فانه يؤثر سلبا في حجم الاستثمار والقدرة على إيجاد الوظائف. ولقد عالجت المواد ٥ و ٨ و ١٠ من اتفاقية الجات ١٩٩٤ وما تلاها وتأسيسا عليها في الملحق (د) من صفقة تموز الخاصة بالمنظمة بغية تقديم المساعدات الفنية والتكنولوجية وبناء القدرات للدول النامية ومنها العراق بالتوازي مع التقدم في المفاوضات. يضاف الى ذلك مبادرة البنك الدولي للانشاء والتعمير والتي الزم نفسه بموجبها بتقديم الدعم الاستثماري في مجالات الموانئ

والطرق وغيرها من البنى التحتية اللازمة، ولإصلاح الإجراءات الجمركية والنظم الأخرى المتعلقة بالتجارة بهدف تيسير التجارة والنقل وتعزيز القدرة التنافسية.

٥) أن مواجهة تحديات التجارة الحرة والاستثمارات الأجنبية المتوقع تدفقها على العراق يتطلب الكثير من الجهد التقني والإداري المتعلق بحماية البيئة لما تشكله تلك التدفقات من أخطار على البيئة العراقية وهذا يتطلب الكثير من الجهود على كافة المستويات والأصعدة ابتداءً من الصعيد المؤسسي العلوي الحاكم للقرار وصولاً إلى منظمات المجتمع المدني.....

ومنها إعداد الاستراتيجيات البيئية الوطنية والبرامج القطاعية المختلفة وتحديد السياسات البيئية الوطنية وما يتطلبه ذلك من تطوير القوانين والأنظمة البيئية المتلائمة مع التطورات العلمية والإدارية على مستوى العالم . يضاف إلى ذلك تطبيق التجارة الحرة بطريقة إيجابية بينياً وعدم السماح بنقل الصناعات الملوثة للبيئة من الدول الصناعية إلى العراق بحجة تشجيع الاستثمار أو توفير فرص العمل. مع ضرورة دراسة تأثير المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) Qualified Industrial Zones المتوقع انتشارها في العراق على عناصر البيئة .

٦) لا يمكن الفصل بين تأثير انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية وتأثير ظاهرة العولمة التي تلقي بظلالها على جوانب الحياة الثقافية في العراق في المرحلة القادمة، والمرتبطة بمتغيرات كبيرة على صعيد تطور تقنيات الاتصالات والانترنت، وتركيز الخطاب السياسي الغربي (الأمريكي خصوصاً) على نشر ثقافة المجتمع المدني بالمفهوم الغربي ، وتزايد التدخل من جانب الولايات المتحدة والدول الغربية في قضايا التعليم في العراق خصوصاً (والعالم العربي والإسلامي عموماً) بحجة الإصلاح . أن الآثار الثقافية التي يخشى منها خطيرة إذا تم الاختراق الثقافي من خلال أنشطة ومتطلبات الاستثمار وانفتاح الأسواق الذي سيحدث مثل هذه الآثار تدريجياً إلا أنه يمكن التقليل منها بالحزم في تطبيق الأنظمة والتعليمات المحلية ، وتمكين أجهزة الرقابة الإدارية من مراقبة مخالفة الضوابط العامة ومنع ذلك سواء حصلت من أجنبي أو من عراقيين وعدم إعطاء الأجنبي تمييزاً على الآخرين عندما يتجاوزون النظام العام للبقاء على الموروث الاصيل للثقافة العراقية واصلاح المعوج منه.

٧) من المتوقع ان يتعرض المفاوض العراقي الى جملة من الضغوط من قبل اللجان المكلفة بالتفاوض مع العراق نيابة عن المنظمة بغية اقناعه بالمتاجرة مع اسرائيل باعتبارها عظوا في منظمة التجارة العالمية وباعتبار ان العراق من الدول العربية الموقعة على اتفاقية مقاطعة اسرائيل. وفي مثل هذه الحالة يمكن اللجوء الى تجارب العمل العربي الجماعي والعمل على حصر التزام العراق بايقاف المقاطعة مع اسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة والابقاء على المقاطعة من الدرجة الاولى وهو ما دأبت على اتباعه معظم الدول العربية لغرض الانضمام للمنظمة لا سيما ومعظم الدول العربية قررت بعد توقيع اتفاقات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل إيقاف المقاطعة مع اسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة ، و صدر في هذا المعنى اكثر من قرار عربي وطني .

٨) ان الرؤيا الشمولية التي ينبغي تبنيها في سياق مواجهة تحديات الانضمام الى المنظمة من ناحية وتحقيق منافع اكبر من ناحية اخرى تقتضي من العراق ان يوجه مزيداً من العناية الجادة نحو الانضمام الى التكتلات الاقليمية القائمة حالياً كمجلس التعاون الخليجي باعتباره مدخلا مناسباً للانضمام للمنظمة لتمتع أعضائه بالعضوية المسبقة مع ما يترتب عليها من اثار اوجدت اتساقاً جاهزاً بين ضوابط المنظمة واحتياجات وظروف وقدرات المجلس المذكور لاسيما في ظل التقارب الكبير بين

الخصائص الأساسية في كل من الاقتصاد والمجتمع العراقي والخليجي رغم كل ما تعرض له العراق من محاولات لتثويبه تلك الخصائص.

٩) والأهم من ذلك ان يسعى العراق وبكل طاقاته إلى تأهيل المشاريع الصناعية التي تخلفت جراء الحروب والحصار الذي تعرض له البلد. والعمل على زيادة الانتاج الصناعي والزراعي. من أجل سد النقص في الطلب المحلي وتوجيه الفائض إلى الخارج.

١٠) دعم ومساعدة القطاع الخاص ليأخذ دوره في بناء الاقتصاد العراقي. وزيادة الإنتاج والإنتاجية في سبيل ان يكون فاعلاً في المنافسة المحلية والإقليمية.

المصادر والهوام

١) فادي علي مكي- مابين الغات ومنظمة التجارة العالمية - المركز اللبناني للدراسات - بيروت - ط. ٢٠٠٠

٢) لمزيد من التفاصيل راجع موقع منظمة التجارة العالمية على الشبكة العالمية (الانترنت)

WWW.WTO.ORG

٣) عبد الحي زلوم ، نذر العولمة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، ٢٠٠٠، ١٢٧

٤) رعد حسن الصرن - اساسيات التجارة الدولية المعاصرة - القاهرة - ٢٠٠١.

٥) حلوب كاظم وسلام نعمة - انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وفرص نمو القطاع الزراعي - مجلة العلوم الاقتصادية والادارية - جامعة بغداد - عدد ٦٠ - ٢٠١٠.

٦) ذكاء مخلص الخالدي - الحماية التجارية والازمة الاقتصادية - دار الحياة ٢٠٠٩ - على الموقع

WWW.daralhyate.net

٧) اشرف شمس الدين - الدول الاقل نموا في النظام التجاري الدولي متعدد الاطراف - اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي اسيا (الاسكوا) - نيويورك ٢٠٠٣.

UNCTAD- Trade & Development Report- 2002- Box 2.3٨)

٩) صندوق النقد الدولي- اشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي- قضايا اقتصادية دراسة رقم ٣٧ - ٢٠٠٦ - ص ٦

١٠) جوزيف ستكلتر- العولمة ومساؤها - ترجمة فالح عبد القادر - بيت الحكمة - ٢٠٠٣.

١١) INDUSTRIALIZATION IN DEVELOPING COUNTRIES - UNCTAD - DISCUSSION PAPER NO. 174 - 2004.

١٢) ESCWA-Technology transfer to SME's and identifying opportunities for domestic and foreign direct investments in selected sectors-UN-2005-P57.

١٣) زياد حافظ ، المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية ، المستقبل العربي ، العدد ٣٠٦ ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٠-٢٢

UNCTAD- Review of maritime transport- 2005- p83١٤)

١٥) صندوق النقد الدولي- اشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي- قضايا اقتصادية دراسة رقم ٣٧ - ٢٠٠٦ - ص ١٣

١٦) اللجنة الوطنية للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة- مرصد البيئة الأردني- كانون الثاني ٢٠٠١

١٧) المقاطعة من الدرجة الاولى تعني مقاطعة التجارة المباشرة مع اسرائيل بينما تشير المقاطعة من الدرجة الثانية الى مقاطعة التعامل مع الشركات غير الاسرائيلية المتعاملة مع اسرائيل اما المقاطعة من

الدرجة الثالثة فتذهب الى مقاطعة الشركات المتعاملة مع الشركات المشمولة بالمقاطعة من الدرجة الثانية.

١٨) ESCWA-Annual Review of Developments in Globalization and Regional Integration in The Countries of the ESCWA Region- 2005- P21.